

# المؤتمر السنوي السادس فلسطين ... رؤى إستراتيجية سياساتية



## متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني

مازن المصري<sup>1</sup>

(هذه الورقة مسودة، ليست للنشر أو الاقتباس)

شركة المشروعات الوطنية



مؤسسة الناشر



الدكتور

محمد مسروجي

الدكتور

نبيل قدومي



شركة خان العمدان للاستثمار السياحي



الرعاة:

<sup>1</sup> مازن المصري محاضر في كلية الحقوق في سيتي- جامعة لندن، ويختص في بحث القانون الدستوري والقانون الدولي العام. له عدد من المنشورات في هذه المجالات أهمها كتابه "لنيمات الدستورية الاقصائية: إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية" الذي صدر حديثا عن دار النشر Hart Publishing المختصة بالكتب القانونية، وقد قامت جمعية أساتذة القانون البريطانية بترشيح الكتاب لجائزة أفضل كتاب بحثي للاعوام 2016-2017. حازَ مازن على درجات علمية من جامعة يورك (كندا)، وجامعة تورنتو، والجامعة العبرية. وهو محام مؤهل، عمل في السابق مستشارًا قانونيًا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

## 1. مقدمة

بالنسبة للفلسطينيين، تعد المرحلة الحالية من أسوأ الحقبات منذ النكبة. فنحن نعيش الان في حالة تشظي سياسي واجتماعي ومناطقي لم نشهدها منذ النكبة. وهي تأتي أيضا في اطار ازمات على المستوى الدولي كالحرب في سوريا، وفشل الثورات العربية، والازمة في الخليج، وسلسلة الازمات الدولية التي تنمي النزعات القومية الانعزالية والعنصرية. نحن الان في نهاية مرحلة :مرحلة المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير والاطر السياسية التي رافقتها كالفصائل والمؤسسات الاجتماعية والثقافية. ومع أننا في نهاية مرحلة، إلا أننا لا نعرف ما ستكون المرحلة القادمة. نحن في حالة أزمة، والازمة هنا، كما شرح الفيلسوف الايطالي أنطونيو غرامتشي، تكمن في أن القديم في مرحلة موت، بينما الجديد لا يمكن ان يولد بعد، وفي هذه المرحلة البرزخية تظهر أعراض مَرَضِيَّة كَأَيَّة.<sup>2</sup> هذه الاعراض المَرَضِيَّة الكأئيبية التي تمثل واقعنا اليوم سوف تكثر وتتعاظم حتى يولد الجديد الذي لا نعلم عنه الكثير.

هذه الورقة هي محاولة لتحديد بعض العوامل التي قد تساعد في خلق وضع يكون فيه الجديد، الذي لا نعرف ما هو وما سينتج عنه، أفضل حالا من الواقع الحالي. كما هو الحال في الاوراق القصيرة، ليست هذه ورقة بمسح شامل وتاريخي، بل مجرد توقف عند بعض المحطات الهامة لاستخلاص بعض العبر والدروس من الماضي.

## 2. الحالة الاستعمارية ومرحلة الضياع

رأى الفلسطينيون الاستيطان الصهيوني في فلسطين التاريخية كحالة استعمارية منذ بداياته. هذا التشخيص تماشى مع الوضع القائم في بدايات ومنتصف القرن العشرين حيث كانت أغلب مناطق آسيا وأفريقيا تروح تحت الاستعمار. بالرغم من أن جميع بلدان المنطقة كانت تحت نوع من الاستعمار (بمسمياته المختلفة) كان هناك فارق كبير بين الاستعمار الصهيوني في فلسطين والاستعمار في المنطقة المجاورة الذي يكمن في نوعية هذا الاستعمار. أشار قسطنطين زريق إلى هذا الفارق في كتابه "معنى النكبة" الذي نشر في آب/أغسطس 1948، إذ أنه شدد على أن الاستعمار ومشاكله في البلدان العربية المجاورة لفلسطين "لا

<sup>2</sup> Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (London: Lawrence & Wishart, 1971).

توازي الصهيونية خطراً وبعد أثر، إذ أن ما تمثله من استعمار وعبودية شر زائل يوماً، مهما بعدت أيامه وطالت جذوره. أما الاستعمار الصهيوني، فغاياته ابدال وطن بوطن، وافناء قوم ليحل محله قوم آخر: هو الاستعمار العاري المجرد بأوضح ألوانه وأفزع أشكاله.<sup>3</sup> يتمحور هذا النوع من الاستعمار، والذي يسميه الباحثون بالاستعمار الاستيطاني (settler colonialism) حول الأرض والسيطرة عليها. ولكي يتمكن المجتمع المستعمر من السيطرة على الأرض، يجب عليه أولاً إزالة المجتمع الأصلي واستبداله بمجتمع مستوطنين يتم بناؤه على أنقاض المجتمع الأصلي. منطق الإزالة هذا، كما يذهب أهم مُنظري الاستعمار الاستيطاني باتريك ولف، هو جوهر هذا النوع من الاستعمار.<sup>4</sup> وتتخذ الإزالة، في هذا السياق، منح عدة. فهي تشمل أعمال القتل والارهاب والترحيل، لكنها لا تقتصر عليها أو على العنف، إذ أن الإزالة وإلى حد بعيد هي في جوهرها سياسية وثقافية، تستهدف السكان الأصليين كمجتمع له ثقافته واقتصاده ومنظومته السياسية. هنا يلعب العنف دوراً مهماً، لكنه ثانوي للهدف المنشود ألا وهو إزالة المجتمع الأصلي كوحدة ثقافية وسياسية التي قد تهدد سيطرة مجتمع المستوطنين على الوحدة الجغرافية ونظام الحكم فيها.

منطق الإزالة في هذا السياق ليس بالامر النظري فحسب، إذ أنه يُترجم إلى نزعة دائمة لاستهداف السكان الأصليين. ووفقاً لتحليل باتريك ولف، فإن للاستعمار الاستيطاني بعدين: أحدهما سلبي واخر فعلي (positive). يسعى الاستعمار الاستيطاني ببعده السلبي إلى إذابة المجتمع الأصلي كمجتمع له كينونة سياسية. أما ببعده الفعلي فهو يسعى بشكل دائم ومثابر إلى بناء مجتمع المستوطنين. إذا ما نظرنا إلى البعد السلبي لاستعمار الاستيطاني نرى أن إذابة المجتمع الأصلي تتم بعدة أشكال وعبر عدة سياسات. فقد تكون سياسات تشجع اتجاه ثقافي معين، أو سياسة اقتصادية تهدف لصرف انتباه أفراد المجتمع عن مسائل وجودية مهمة. قد لا توحى هذه السياسات للوهلة الأولى بأنها سياسية استعمارية إذا ما قوربت كسياسات منفردة، لكنها، مجتمعة، تعمل وبشكل مثابر على إذابة المجتمع الأصلي. إذا ما قارننا واقعنا مع المستعمرات الاستيطانية الأخرى في العالم مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة نرى أن من نجا من الإبادة الجماعية للمجتمع الأصلي (التي استمرت بكثافة متفاوتة على مدى قرون) أصبح مهماً لدرجة أنه أبيض سياسياً: لم يعد لاعباً سياسياً ذا أهمية وصاحب قرار في كيفية استعمال أراضيه وموارده الطبيعية. تحول إلى فرد مغترب عن ذاته، وتحول انتماءه للأرض وللمجتمع الأصلي كتعبير ثقافي معزول عن أي حقوق

<sup>3</sup> قسطنطين زريق، معنى النكبة (بيروت: دار العلم للملايين، 1948)، 21.

<sup>4</sup> Patrick Wolfe, 'Nation and Miscegenation: Discursive Continuity in the Post-Mabo Era' (1994) 36 *Social Analysis* 93,

أو مطالب جماعية سياسية تتعدى الأمور الثقافية بمعناها الضيق. بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك وتحول ما تبقى من هذه الجماعات إلى معلم سياحي.

الاستعمار الاستيطاني إذا ليس بالحدث العابر أو جزء من الماضي - هو جزء من هيكلية أي دولة أو مجتمع قام على أساس الاستعمار الاستيطاني بمعنى أن سياسات تلك الدول والقوانين التي تُمكن من تبني هذه السياسات تسعى دائما لاعادة انتاج الحالة الاستعمارية بطرق مختلفة وبصور شتى تتأقلم مع التغيرات.<sup>5</sup> هذا هو الحال في اسرائيل وسياساتها في الضفة الغربية وغزة وفي مناطق الـ48 أيضا. فالاستعمار الاستيطاني ومنطق الازالة هما سمة هيكلية في صلب سياساتها وقوانينها، حتى تلك التي لا تتعلق بالارض. وسيبقى الامر كذلك حتى في حال التوصل لاتفاق سلام وقيام دولة فلسطينية، حيث ستتعمق السياسات الاستعمارية في مناطق الـ48، وتتخذ شكلا من الهيمنة الامنية الاقتصادية نحو الدولة الفلسطينية.<sup>6</sup>

لذا من المهم هنا أن نضع الوضع الحالي في سياق تاريخي أوسع الذي يأخذ بالحسبان الحالة فالسياسات التاريخية التي تبنتها اسرائيل والحركة الصهيونية، والاهداف التي أعلنها قادة ومنظرو الحركة الصهيونية على اختلاف اطيافهم ومراحلهم، توجي بأننا متجهون إلى حد كبير نحو مصير أشبه بمصير السكان الاصليين في شمال امريكا واستراليا. إذ أننا في مرحلة الازالة السياسية، حيث يصبح الفلسطيني فردا مجردا من هويته السياسية الاساسية التي تمكنه من عمل سياسي يتحدى فيه الوضع القائم، وتطغى فيه الهويات الاخرى كالعشائرية والمناطقية والعشائرية والاجتماعية. نحن نتجه نحو مرحلة سوف تنتهي إلى وضع تصبح الهوية الفلسطينية مجموعة من التعبيرات التراثية والفولكلورية بدون أي معنى سياسي جامع. بل إن الوضع قد يكون أسوأ من مصير مستعمرات أخرى، فالصهيونية تختلف عن حركات استعمارية اخرى تاريخيا بعدم قدرتها على دمج ما تبقى من السكان الاصليين كأفراد كما في حالة شمال أمريكا مثلا لأن رؤيتها لمفهوم المجموعة السياسية هي رؤية تمزج بين الدين والعرق. بذلك تكون الصهيونية أكثر إقصاءا من حالا اخرى مشابهة، فهي تسعى إلى اذابة المجتمع الاصلي بدون وجود بديل للانضمام الى مجموعة سياسية اخرى.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> Patrick Wolfe, 'Settler-Colonialism and the Elimination of the Native' (2006) 8 (4) *Journal of Genocide Research* 387.

<sup>6</sup> Mazen Masri, "The two-state model and Israeli constitutionalism: Impact on the Palestinian citizens of Israel" (2015) *Journal of Palestine Studies* 44(4) 7.

<sup>7</sup> Patrick Wolfe, 'Purchase by Other Means: The Palestinian Nakba and Zionism's Conquest of Economics' (2012) 2 (1) *Settler-Colonial Studies* 133.

هذا التحليل للحالة الاستعمارية هو نقطة انطلاق لفهم واقعنا الحالي وحالة الازمة التي نعيشها. كما أن فهم الواقع والعوامل التي أدت للمرحلة الحالية قد تساعد في تشخيص بعض التوجهات التي يمكن اتخاذها لكي يكون الفلسطينيون كشعب عاملاً مؤثراً وفعالاً في المرحلة الحالية لا تابعاً وخاضعاً بدون قدرة على التأثير على مجريات الأمور.

### 3. متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني

#### 3.1. العودة إلى الاصول: الحالة الاستعمارية ونقيضها كبوصلة موجهة

الحالة الاستعمارية تفرض علينا أوضاعاً مادية وسياسية صعبة. فالصراع بين دولة كولونيالية تمتلك ترسانة نووية واقتصاد متطور ودعم واعتراف دولي، وبين شعب عديد أفراده اما تحت الاحتلال أو في الشتات ولا يملك أي نوع من السيادة، هو بطبيعته صراع غير متوازن. بالرغم من ذلك، فإن استمرار وجود الفلسطينيين كوحدة سياسية (وإن كانت ضعيفة) وعدم تفتتهم وعدم التسليم بالواقع حتى الان هو مصدر إلهام وأمل وهو دلالة على أن المشروع الاستعماري الصهيوني لم ينجح حتى الآن في تحقيق أهدافه بإزالة الفلسطينيين وإن نجحت اسرائيل كدولة وفقاً لأغلب المؤشرات المادية.<sup>8</sup> إلا أن المؤشرات كافة تشير الى أن السياسات الاستعمارية الاسرائيلية تسير باتجاه النجاح وأن اوضاع الفلسطينيين ذاهبة إلى الاسوأ. فاسرائيل مستمرة في التهجير والتضييق، ومستمرة في التقسيم والعزل بين المناطق والسكان، وفي محاولة لتفتيت الشعب ثقافياً وجغرافياً (هذا بالإضافة الى التفتيت الجغرافي القائم منذ 1948). إلا أن السياسات الاستعمارية لا تحمل جميعها سمة العنف أو الاكراه. فإن كان جزء كبير منها يأتي على شكل عصا غليظة وموجعة، يأتي بعضها الاخر على شكل جزرة - أي محفزات. تسعى اسرائيل عن طريق هذه المحفزات الى تحقيق أهدافها الاستعمارية بشكل يقيها من الانتقادات السياسية والمسائلات القانونية، كما أنها تسعى من خلالها إلى تنمية النزعات والميول والهويات ثانوية بهدف تفتيت الهوية الفلسطينية. فالخطط الاسرائيلية لخلق قيادات بديلة كروابط القرى في الثمانينات، والسياسات الحالية الرامية "مكافأة" بعض القرى والمناطق لان أهلها لا يهددون أمن إسرائيل والمستوطنات، ومعاقبة أخرى الان أهلها منخرطون في أعمال المقاومة، وشبكة العلاقات التي تنسجها الادارة المدنية عن طريق الترغيب مع بعض الاوساط المحلية وبعض رجال

<sup>8</sup> نديم روحانا، " انتصار الصهيونية أو هزيمتها" (2017) 110 مجلة الدراسات الفلسطينية 12.

الاعمال، كلها عبارة عن محاولة تطبيع الوضع القائم عن طريق بعض المحفزات البسيطة، وإضفاء سمة غير سياسية على العلاقة بين المستعمر والمستعمَر، وهي جميعها سياسات استعمارية.

لعل أهم عامل في هذا الواقع الاستعماري من منظور المستعمر الذي يسعى للتخلص من الاستعمار هو فهمه: فهم أن التناقض الأهم والأكبر هو بين المستعمر والمستعمَر، وأن السياسات الإسرائيلية بغالبيتها، وإن لم تكن استعمارية وتوسعية بشكل واضح هي في النهاية المطاف جزء من توجه عام لإزالة وإذابة الشعب الفلسطيني كوحدة سياسية. هي جزء من فسيلاء اللوحة الاستعمارية. هذا الوعي بحد ذاته مهم ومفيد جدا. إذ أن فهم الاهداف التي يرمي الطرف الاخر لتحقيقها وسبل تحقيق هذه الاهداف هو أول خطوة لتطوير أنماط تفكير لكي تكون نقيض الحالة الاستعمارية. تنمية الوعي عن الاستراتيجيات الاستعمارية ضرورية لتنمية حس نقدي مناهض للاستعمار يسمح بنمو توجه سياسي يقارب الموضوع من منطلق أن القضية الفلسطينية هي قضية استعمار ومقاومة الاستعمار. فهي لا تُختصر بعبارات يتم اجترارها يوميا بشكل متواصل حتى أضحت بلا معنى، كحل الدولتين، والحل العادل والسلام وخط الـ 67 والمستوطنات والشرعية الدولية وما إلى ذلك. لا يمنع هذا الوعي والتوجه الخوض في ومناقشة جميع هذه المسائل (التي ينبغي لأي شعب، وخصوصا شعب تحت الاستعمار مناقشتها بشكل دائم)، لكنها تعني أن النقاش يجب أن يكون في سياق الاستعمار ومقاومة الاستعمار، لا كمنقاش منفرد عن مسائل تقنية. مقارنة الموضوع من هذا المنظور تقي من ضياع البوصلة.

فهم الواقع الاستعماري يعني أيضا فهم كيفية تفاعلنا معه. فوجود السياسات الاستعمارية لا يعني أن هذه السياسات تحقق أهدافها بمجرد فرضها من قبل اسرائيل، وإن كان فرضها مرتبط بدرجات متفاوتة باستعمال العنف. إذ أن الحالة الاستعمارية تاريخيا هي نتاج السياسات الاستعمارية التي يفرضها المستعمر من جهة وكيفية تعامل المستعمر معها من جهة أخرى. فرد فعل المجتمع المستعمر الذي يتراوح بين المقاومة والتواطؤ مرورا بالتسليم بالامر الواقع لا يقل أهمية من السياسات المفروضة. وضع الحالة الاستعمارية في المركز هي دعوة لاعادة النظر في دورنا السياسي كمتلقي (أو ضحايا) السياسات الاستعمارية، والنتائج السياسية لتحركاتنا. هي تذكير بأن السؤال ما هو دورنا؟ وهل تفاعلنا يفشل أم يغذي الهدف وراء السياسات المفروضة؟ وهل من موقف آخر ممكن اتخاذه بدون نوع من التواطؤ؟ هذه الاسئلة هي أسئلة اساسية في سياق التفكير سياسيا.

### 3.2. الاعتراف بفشل نهج رأسي السلطة

العودة إلى الاصول والتركيز على الحالة الاستعمارية والسعي لمناهضتها يجب أن تكون نقطة انطلاق. لكنها تبقى في النهاية بوصلة موجهة تدلنا على اتجاه معين، إلا أنها غير كافية، خصوصا في مرحلة الانهيار والضياع. لكن من الممكن استلها من بوصلة مقاومة الاستعمار بعض النقاط الفعلية. أول نقطة يجب التوقف عندها هي الاعتراف بالواقع الحالي. هذا يعني الاعتراف بأن سياسات رأسي السلطة الفلسطينية (فتح وحماس) وصلت إلى طريق مسدود ولم تفضي أو حتى تقربنا للنتائج المرجوة. بل على العكس، علينا الاعتراف بأن جزء كبير من المأزق الذي نحن فيه هو نتيجة للاتجاهات التي تم اختيارها والتصميم على الاستمرار بها بالرغم من كل المؤشرات التي تدل على حتمية فشلها. فتصميم قيادة سلطة رام الله على المفاوضات بغض النظر عن السياسات الاسرائيلية ونشاطها على الارض، وبدون استعمال وسائل ضغط كرافعة لتدعيم مواقفها التفاوضية، والتعويل على الادارات الامريكية والامم المتحدة بدون التوقف ولو لوهلة لاعادة تقييم الموقف أعطت نوعا من الغطاء للممارسات الاسرائيلية. هذا بالاضافة إلى أن سياساتها اتجاه قطاع غزة عززت الانقسام. كما أن استئثار حماس في السلطة في غزة والتوهم بأنه من الممكن أن يستمر الوضع القائم بدون أفق سياسي قد أدى إلى تعميق الانقسام بل ومأسسته. بالاضافة الى ذلك، فإن هذه السياسات التي اتبعتها الطرفين، وإن كانت تحظى ببعض الدعم في الشارع الفلسطيني، إلا أنها لم تكن أبدا نتيجة لنقاش وطني أو قرار وطني يتمتع بالشرعية، بل هي أقرب إلى قرارات تعبوية غير مدروسة تُغلب المصلحة الضيقة على المصلحة الوطنية العامة والمدى القصير على المدى البعيد.

الاعتراف بفشل السياسات والبرامج السياسية الحالية، وأن هذا الفشل هو جزء من الازمة (أي أن الازمة هي أيضا من صنعنا) هو أول نقطة. إذ أن الاعتراف بالفشل يفتح المجال للنقاش ولتداول الافكار الجديدة وللدراسة أسباب الفشل. والاستمرار في هذه السياسات والاصرار عليها هو مضيعة للوقت، وانهاك للطاقات السياسية، ويمنع بروز بدائل أخرى. هو أيضا محبط للعزائم وينمي الشعور بالتشاؤم ويبعد الناس عن الاهتمام بالسياسة. هذا النقاش من المحبذ أن يكون على مستوى الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وأماكن وجوده، لا أن يقتصر على الاحزاب والتيارات السياسية. ففتح نقاش جدي عن أسباب الازمة والرؤيا التي نريدها للمستقبل سوف يساهم بشكل اجابي على أكثر من صعيد. فالنقاش الجدي والمفتوح سوف يجذب العديد من اللامبالين والذين لا يرون أن النقاش السياسي أو الشأن العام هو بالامر المهم. وقد كثرت هذه الطبقة بشكل

كبير في السنوات الاخيرة خصوصا بين الأوساط الشابة بسبب الانقسام وانحدار مستوى النقاش السياسي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت مناخا طغت عليه النزعات الفردانية والاستهلاكية. عزوف الكثير من الطبقات عن النشاط السياسي أو حتى الاهتمام بالسياسة والشأن العام هو أصلا سياسة استعمارية بامتياز. فأخراج البعد السياسي من الهوية الفلسطينية هو جزء من إذابتها، وهو ما تطمح إسرائيل له: فرد يعيش ويستهلك، ولا يبدي اهتماما بالحياة العامة، ولا يسعى جاهدا لتغيير الواقع المفروض عليه أو حتى تحديه.

فائدة أخرى لفتح باب نقاش جدي وواسع هي التوعية عن ماضي القضية الفلسطينية وتوعية الشرائح المختلفة من الشعب عن بعضها البعض. فالوعي السياسي، ومستوى معرفة الفلسطيني لتاريخه السياسي قد انخفض بشكل ملحوظ، وذلك لأسباب عديدة لا يمكن الخوض فيها في هذه الورقة. كما يجب علينا أن لا ننسى أن حوالي نصف الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات، وأن العديد من أبناءه وبناته تقتصر معلوماتهم على ما تعلموه من محيطهم (الضفة أو غزة أو مناطق الـ48 أو الشتات). أضف إلى ذلك أن العديد من أبناء وبنات جيل ما بعد اوسلو لم يعيشوا الفترة التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية فيها لاعبا سياسيا هاما في المنطقة ولم يعيشوا انجازاتها، بل أن أغلبهم يستصعب التفريق بينها وبين السلطة وبين فتح. ارث منظمة التحرير وانجازاتها هو إرث سياسي هام ينبغي إعادة التذكير به واتخاذها عاملا ملهما في التفكير عن المستقبل. طبعا هنا يجب علينا أن لا نقع في فخ الرومانسيات، وأن نتناول هذا الارث الغني، بحلوه ومره، عبر منظور نقدي.

نحن أكثر ما نكون الان لمثل هذا النقاش. فالوقت ليس بالضرورة في صالحنا إذ أننا الطرف الضعيف في هذا الصراع. نحن مفعول به لا فاعل، والقيادة الفلسطينية تنتهج سياسة الانتظار (انتظار من وماذا وإلى متى - لا ندري) ولا يوجد بدائل جديدة مطروحة. بل أن النقاش وانتقاد الوضع القائم وسياسات رأسي السلطة أصبح الان ممنوعا وقد يؤدي الى العقاب كما حصل مؤخرا مع بعض الصحفيين في الضفة وفي غزة، أو كما رأينا عندما قامت الشرطة بتفريق المتظاهرين مستعملة العنف المفرط.

### 3.3. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس التعددية والديمقراطية

فتح النقاش ومحاولة ادخال العديد من الاوساط التي عزفت عن الاهتمام بالشأن العام الى دائرة السياسة، خصوصا الاوساط الشبابية هي محاولة لاعادة احياء الوعي السياسي وهي خطوة ضرورية لوضع تصور



للمستقبل وبرنامج سياسي. لكن التصور المستقبلي والبرنامج السياسي وتنفيذ هذا البرنامج لا يمكن أن يتطور إلا من خلال إطار سياسي جامع. هنا تكمن أهمية إعادة بناء منظمة التحرير. فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، تراجع دور المنظمة وتقرم حتى أصبحت اليوم وعاءا خاويا. فقد أغلقت أغلب مؤسساتها أو انتقلت مهامها إلى السلطة، وهُمش المجلس الوطني (الذي غيب الموت والمرضى أغلبية أعضائه) والذي لم ينعقد إلا مرتين لأسباب تقنية وليس للنقاش والمسائلة. لم يبقى من المنظمة إلا الاسم والارث السياسي.

هنا يجب التنويه أنه لا بديل عن منظمة التحرير. فبالرغم من حالة الجمود التي تعيشها الان إلا أنها انجاز هام يكاد يكون أهم انجاز فلسطيني بعد النكبة. فقد كانت اطارا سياسيا جامعا أعطى النضال الفلسطيني على كافة أشكاله زخما كبيرا، وقد كانت وسيلة لتوظيف نضال وتضحيات أبناء وبنات الشعب الفلسطيني لتحصيل انجازات سياسية على المستوى الدولي. فقد كانت الاداة لوضع القضية الفلسطينية على الاجندة الدولية ولانتزاع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وحقه في النضال. ومثلما أن التضحيات لم تكن لتترجم سياسيا بدون وجود منظمة التحرير، فإن شرعية منظمة التحرير والاعتراف الدولي بها لم يكن ممكنا بدون هذه التضحيات. علاوة على ذلك فإن أي مؤسسة بديلة للمنظمة سوف تتبنى بالضرورة هيكلية مشابهة الى حد كبير، وسوف تواجه مشاكل مشابهة لمشاكل إعادة بناء منظمة التحرير إن لم تكن أكبر، ولن يكون لها الرصيد السياسي من الانجازات والتضحيات والاعتراف الدولي.

إعادة البناء لا تعني عودة الامور الى ما كانت عليه قبل أوسلو (التي لم تكن مثالية وشابها الكثير من المشاكل التي ساهمت في تدهور مكانة المنظمة لكن ليس هنا المكان لنقاشها) بل تعني إعادة البناء على أسس الديمقراطية والتعددية. والتعددية هنا لا تعني المحاصصة بين فصائل والأطراف سياسية كما يفهمها البعض، أو كما تتداول في المفاوضات بين فتح وحماس. بل تعني إعادة البناء من القواعد الى أعلى بما يضمن استقطاب الاوساط الشابة والطبقات اللامبالية وإعادة الشعب الى مركز الحياة السياسية بما يضمن مشاركة واسعة وامكانية نمو تيارات سياسية جديدة وعدم استئثار طيف واحد بالقرار الرسمي الفلسطيني. التعددية تعني العودة الى المادة الثالثة من النظام الاساسي بمنظمة التحرير التي تنص على أن

تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة،

والعمل على استمرارها وتبسيطها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر. وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

طبعاً ليس هذا بالامر السهل أو البسيط، فالديمقراطية والتعددية مسألة تستعصي على دول ذات سيادة، فما بالك بشعب مشتت يعاني تحت الاستعمار. كما أن الظروف الاقليمية لا تسمح بتنظيم انتخابات، حيث سوف تسعى اسرائيل وقوى اخرى الى تعطيل اي انتخابات أو اجراءات ديمقراطية. لكن يمكن البحث عن بدائل للانتخابات في حال تعذرت، فهذه أمور يمكن بحثها اذا ما تم الاتفاق على المبادئ. وقد طرحت في السنوات الماضية مبادرات عدة لانتخاب مجلس وطني جديد والتي بحثت بعض المسائل التقنية.<sup>9</sup> وقد تكون هناك أدوات ومعايير أخرى لضمان شرعية المنظمة وصفحتها التمثيلية. يجب التنويه هنا الى أن حالة الضعف والتشتت والاستعمار التي تصعب من اي نوع من التمثيل والديمقراطية هي نفسها ذات الاسباب التي تؤشر على أهمية الشرعية الديمقراطية. فغياب السيادة الحقيقية لن يكون للمنظمة أي من مقومات القوة والشرعية سوى اصفاف أبناء وبنات شعبها ورائها واجماعهم على تحمل المشاقات في سبيل تحقيق إهدفهم السياسية.

### 3.4. البعد الاقتصادي والاجتماعي

ليس من الممكن الحديث عن اعادة بناء الحقل السياسي الوطني بدون التطرق للبعد الاقتصادي والاجتماعي، والتغييرات التي حصلت في سنوات ما بعد أوسلو والتي تقامت في السنوات العشر الماضية بسبب السياسات النيو ليبرالية. فالاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الدول المانحة والتي أغلبها دول غربية التي ترى في هذه التبرعات أداة لدعم "عملية السلام" وليس الشعب الفلسطيني. لذا فإن أي توجه قد ينتج عنه ابتعاد عن "عملية السلام" قد يؤدي لوقف هذه التبرعات واستعمالها كأداة لفرض توجهات سياسية تتماشى مع مصالح الدول المانحة لا الشعب الفلسطيني. البعد الاقتصادي هنا هام جدا وقد رأينا ردة فعل المانحين

<sup>9</sup> أنظر مثلاً حملة التسجيل لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني: [www.pncregcampaign.org](http://www.pncregcampaign.org).

بعد انتخابات الـ2006 وحالة الشلل والانقسام التي نتجت من تعليق المنح. لذلك يجب البحث بشكل جدي عن حلول وبدائل لهذه المنح.<sup>10</sup>

بالإضافة إلى الاتكالية فإن تعميق الفجوة الاقتصادية الاجتماعية بين طبقات الشعب الفلسطيني هي تحدٍ آخر مهم. فقد ازدادت هذه الفجوة بشكل كبير بعد قيام السلطة وبشكل أكبر بعد نهاية الانتفاضة الثانية نتيجة لاتباع سياسات اقتصادية نيوليبرالية. هذه السياسات أدت إلى إثراء شرائح صغيرة من سكان الضفة الغربية بينما يعاني الأغلبية وخصوصاً في المخيمات والقرى البعيدة من الفقر. كذلك هو الأمر في قطاع غزة الذي يمر اقتصاده بحالة انهيار. أحوال مخيمات اللجوء هي أيضاً سيئة جداً وقد أصبحت أحياء فقر كبيرة وملاجئ للخارجين عن القانون والتعصب الديني. اتساع الفجوة هو تهديد كبير للحمة الشعب الفلسطيني. فعندما يرى الشخص الفقير والمهمش اجتماعياً أن نتائج النضال على مدى السنوات الماضية أدت إلى نشوء طبقة فاحشة الغناء مقربة من السلطة، فمن الشرعي، لا بل من الضروري، أن يتساءل عن جدوى النضال والتضحية إذا كانت هذه هي النتيجة. فهذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية تدفع باتجاه الابتعاد عن السياسة والشأن العام وتغذي نزعات فردانية واستهلاكية. هذه النزعات تصب في النهاية في مصلحة إسرائيل، إذ أن الكثير من سياساتها ومن خططها مثل السلام الاقتصادي تهدف لترسيخ اللامباة والعزوف عن السياسة. تقوية اللحمة الاجتماعية والسياسية هي نقيض السياسة الاستعمارية.

#### 4. الخاتمة

بالرغم من المزاج العام غير المتفائل الذي يسود والذي تعكسه هذه الورقة، إلا أن ما حصل في القدس في الصيف الماضي من التفاف جماهيري واسع حول قضية جوهرية كقضية القدس والاقصى، والاصرار الشعبي على تحدي القرارات الاسرائيلية، هو أمر مشجع ويدل على أن هذه الازمة التي نعيشها هي في جوهرها أزمة نخب سياسية، فالتحرك الشعبي حصل في المنطقة التي لا سلطة لهذه النخب عليها. مع أن هذا يدل على أن الحس السياسي لا يزال ينبض، وأنه يوجد أمل حقيقي في تحركات على الأرض كجزء من استراتيجية مواجهة، إلا أنه من المؤسف أن القيادة لم تقتنص الفرصة، بل أن الجماهير استلمت دفة القيادة،

<sup>10</sup> تتداول بعض الافكار على هذا الصعيد منها فكرة الاقتصاد المقاوم: علاء ترثير، سام بحور، سامر عبد النور، "التغلب على الاتكالية وبناء الاقتصاد المقاوم" الشبكة 13.2.2012 <https://al-shabaka.org/briefs/التغلب-على-الاتكالية-وبناء-اقتصاد-مقاوم>

والقيادة بدورها لحقت بالجماهير بعد تأخر ملحوظ. هذه الاحداث هي بارقة أمل تدل على أن إعادة بناء الحقل السياسي الوطني ليست بالامر المستحيل.